الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"الزراعة والثروة الحيوانيه وإهميتها على الإقتصاد الوطني"

إعداد الباحثة:

فاطمة عربيات

بلديـة السلـط الـكبرى

مديرية المناطق/ مدير منطقة زي

الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الأردن، وتلعب الزراعة دورا هاما في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية كما ترتبط ارتباطا وثيقا بجهود المحافظة على البيئة الطبيعية واستمراريتها.[1] يواجه القطاع الزراعي في الأردن مشاكل وتحديات متمثلة في توالي سنوات الجفاف، تذبذب الأمطار، قلة الأراضي الزراعية، ندرة الموارد المائية، والمخاطر المختلفة.[2] يساهم القطاع الزراعي بما نسبته 5.6 % من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه 3.5% من مجموع القوى العاملة، وتشكل الصادرات الزراعية 15.4% من مجموع صادرات المملكة، يذهب 90.5 % منها إلى الأسواق العربية. حقق الأردن الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية كزيت الزيتون، اللبن، إلا أن الكثير من المنتجات الغذائية الأساسية كأنواع القمح ومشتقات الحليب والسكر, اللحوم الحمراء والخضراوات تستورد من الخارج. نمت الصادرات من المنتجات الزراعية بنسبة 36.9% عام 2005 مقارنة بما قيمته 28.2% عام 2004. ومن أهم الصادرات الزراعية: الطماطم، الزيوت المهدرجة، والسجائر .

المقدمة:

يعدّ القطاع الزراعي واحدًا من أهم القطاعات في الدول والمجتمعات ، وفي الأردن يشكل المصدر الرئيس لدخل نسبة عالية من القوى العاملة ، ويفترض أن يكون المصدر الرئيس للغذاء والأمن الغذائي في بلادنا ، ولكن هذا القطاع مغيب عن أذهان النخبة الأردنية وصناع القرار ، وبعيد كل البعد عن اهتمامات وسائل الإعلام الأردنية ، دون إدراك لمدى اتساع هذا القطاع الحيوي المهم وحجم تداخلاته مع باقي القطاعات الوطنية الأخرى التي تشكل دعائم الاقتصاد والتنمية ، بما يؤكد أهمية التنمية الزراعية وإصلاح هذا القطاع ، حيث يتمتع بأهمية خاصة لا تنحصر بالمردود المادي ، أو بنسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أهمية ذلك ، فإن للقطاع الزراعي أهمية اقتصادية واجتماعية ، فهو يسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة ، وهو أحد القطاعات الجاذبة لعمل المرأة ، حيث يتميز هذا القطاع باستقطاب النساء للعمل في الإنتاج الزراعي وبالمهن الأخرى المرتبطة به ، ويزداد الاهتمام بهذا القطاع في هذه المرحلة في ظل ضعف النمو الاقتصادي الوطني والمديونية العالية ، والحاجة لتوفير الأمن الغذائي، مع التأكيد بأن معالجة موضوع الأمن الغذائي تحتاج إلى استراتيجية تنمويةً على مستوى الوطن ، تضمن مشاركة كافة القطاعات والجهات ذات العلاقة بالعمل والإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع محلية كبرى ، لتخفيف أزمة الغذاء وآثاره على المجتمع ، وتسهم في تخفيف الاعتماد على الاستيراد ، بما يعزز نمو الاقتصاد وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى..

إن ضعف السياسات الرسمية وفشل الشركاء في القطاع الزراعي لتطبيقها والذي من شأنه توفير الحماية للقطاع الزراعي ورعايته ، قد أسهم في تراجع هذا القطاع الهام ، حيث برز ذلك منذ الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ، وكان لسياسة تحرير التجارة التي جاءت ضمن إجراءات التصحيح الاقتصادي والتي طبقتها الحكومة في مطلع التسعينات أثر بالغ على تراجع القطاع الزراعي ، وبانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000م ، اختفت إمكانية دعم ومساندة القطاع الزراعي بسبب الالتزامات التي قدمتها الحكومة والتشريعات التي أصدرتها والتي حرمت القطاع الزراعي من الدعم ، ليس هذا فحسب بل فتحت البلاد على مصراعيها لدخول المنتجات الزراعية من مختلف أنحاء العالم مع صعوبة تصدير منتجات زراعية من الأردن للمزارع الأردني البسيط الذي لا يملك التكنولوجيا والدعم والتسهيلات الزراعية ونتائج الدراسات العلمية والإرشاد ، التي تسهم في زيادة المنتجات الزراعية وتحسين جودتها وفق المعايير العالمية ، فقد تراجع القطاع الزراعي بشكل ملموس خلال العقود الخمسة الماضية وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي ، بعد ما كان نصيب الزراعة 14 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1974م تراجع الى

الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

3% ، وقد جاء هذا التراجع بسبب الانخفاض في إنتاج الحبوب والمحاصيل الحقلية مما يوجب استيرادها ، وعدم حماية الأرض الزراعية و خاصة التي تزيد معدل الهطول المطري فيها عن 150 ملم سنوياً ، و السماح بتنظيم هذه الأراضي وإدخالها ضمن حدود البلديات مما أدى إلى الزحف العمراني عليها و تقليصها وخاصة الخصبة منها بالرغم من وجود التشريعات لمنع ذلك ، مما أسهم في ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وإدخالها إلى السوق العقارية ، كما إن تفتت الملكية الناجمة عن نظام الإرث أسهم في تقليل الحيازة الزراعية ، كما أن القطاع الزراعي أقل القطاعات الاقتصادية اهتمامًا من قبل المستثمرين ولا يحظى برعاية رسمية ودعم حكومي كالقطاعات الأخرى ، مما يشكل تحديات حقيقة أمام تطوير هذا القطاع الهام، مما يدعو إلى الإفادة من ميزة الإنتاج المبكر للخضار والفواكه في منطقة الأغوار المعتمدة على الري ، وهذا يتطلب تطوير مصادر المياه من خلال زيادة السدود على الأودية ، والاستفادة من مياه الأمطار وعمليات حصادها ، و تحسين كفاءة الري ، بالإضافة إلى أهمية استغلال المياه الجوفية من خلال إقامة المشاريع الزراعية الاستراتيجية ، والإفادة من المياه المعالجة بشكل علمي ومدروس ، والتوسع في زراعة الحبوب والأعلاف وإنشاء مزارع حيوانية ونباتية ، والتوسع في مجالات النباتات الطبية والعطرية والنباتات قليلة المتطلبات المائية وزراعة النخيل ، واستخدام وتشجيع أساليب حديثة في الزراعة : مثل الزراعة المائية والزراعة بدون تربة ، وتشجيع ودعم الصناعات الزراعية لتلافي الاختناقات التسويقية.

لقد ساعدت عوامل متعددة على عزوف العديد من المزارعين عن العمل في قطاع الزراعة ، من أهمها : نسبة المخاطرة العالية وضعف التأمين الزراعي لتعويض المزارعين عن الخسائر ، وضعف برامج التمويل ومرونة سداد القروض ، و المنافسة الحادة في السوق نتيجة فوضى الإنتاج التي تؤدي إلى إغراق السوق ببعض المنتجات المحلية أو المستوردة بشكل يفوق الاحتياجات الحقيقية ، الأمر الذي يستدعي ضرورة تنظيم القطاع الزراعي إنتاجًا وتسويقًا ، ووضع حد لاستغلال المزارعين والمستهلكين من قبل السماسرة ، وعدم قدرة المزارع على الاستمرار في مجال الإنتاج في ظل هبوط أسعار المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وظروف التسويق ، وإن مثل هذه الصعوبات وغيرها دفعت العديد من المزارعين الأردنيين إلى هجر الأرض والعمل خارج هذا القطاع ، مما يتطلب توفير سبل ومتطلبات دعم المزارعين وتشجيعهم على الإنتاج ، وإنشاء جمعيات إنتاجية واستهلاكية تحل مكان السماسرة ، وإنشاء جمعيات تملك الأجهزة والمعدات الزراعية الحديثة ، لتقديم خدمات للمزارعين بأسعار مناسبة ، ودعم حكومي لإعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم والضرائب المختلفة ، ومعالجة التحديات المتعلقة بالعمالة الزراعية وأبعادها الاجتماعية والإنسانية ، وتنظيم عملية تسويق المنتجات الزراعية وتصنيعها أو تصديرها إلى أسواق جديدة ، وتطوير التشريعات المتعلقة بهذا القطاع الحيوي. .

لقد تعرض القطاع الزراعي إلى تراجع كبير في ظل الظروف السابقة ، حيث تم التعامل مع هذا القطاع بلغة السوق التي تعتمد مقياس الربح والخسارة والجدوى من الاستثمار فيه ، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة التحديات أمام هذا القطاع ، ولذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسات الزراعية والتشريعات وإجراء الإصلاحات الجوهرية في هذا القطاع كأولوية وطنية ، لمعالجة جوانب الخلل وفق رؤية شاملة بمشاركة أطراف العمل والإنتاج والجهات والمؤسسات ذات العلاقة ، ليس وفقًا للمنظور والرؤيا الاستثمارية الرأسمالية فحسب ، بل برؤية وطنية اقتصادية واجتماعية ، باعتبار أن هذا القطاع أهم ركائز الاستقرار والأمن الاجتماعي في المرحلة القادمة ، ولم يعد ممكنًا إغفال هذه الجوانب وإلا تعرض المجتمع إلى ضغوط اقتصادية واجتماعية لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بنتائجها في هذه الظروف التي يعيشها المواطن والوطن.

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبه (25.2%) خلال عام 2007 مقابل ارتفاع نسبته (17.3%) خلال عام 2006، وهذا يعود إلى ارتفاع أسعارها وليس كمياتها، إذ ارتفع الرقم القياسي السعري للصادرات الزراعية خلال عام 2007 بنسبة (26.0%) في حين أنخفض الرقم القياسي الكمي بنسبة (0.7%) وذلك مقابل ارتفاع الأول بنسبة (22.7%) وتراجع الثاني بنسبة (6.9%) خلال عام 2006.[2] قام

الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الأردن بابرام اتفاقيات والتعاون الدولي بحيث أقام علاقات متميزة مع وزارات الزراعة ومراكز البحث في أغلبية الدول التي يقيم معها علاقات دبلوماسية، وتعزيز دوره دوليا في مجال الزراعة من خلال المشاركة في التجمعات الإقليمية والمنظمات الدولية ذات العلاقة ومن بينها منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ,منظمة التجارة العالمية ,الاتحاد الأوروبي ,منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا) وغيرها.[5] توجد المياه الجوفية المتجددة في الأردن في 12 حوضاً مائيا محدداً.[6] ويواجه الأردن اختلالاً في معادلة السكان وموارد المياه. وتعتبر حصة الفرد من موارد المياه المتجددة من أدنى الحصص في العالم وهي في تناقص مع الزمن ومن المتوقع أن تهبط حصة الفرد السنوية البالغة 180 متر مكعباً في الوقت الحاضر إلى 90 متراً مكعباً في عام 2025. تتكون موارد المياه أساسا من موارد المياه السطحية والجوفية، إلى جانب مياه الصرف الصحي المعالجة التي تستغل بدرجة متزايدة لأغراض الري في وادي الأردن على الأغلب. وتقدر موارد المياه العذبة بحوالي (850) مليون متر مكعب في العام.[7]

فيما يتعلق بالثروة النباتية، بلغ إجمالي المساحة المزروعة نحو 25.2 مليون دونم لعام 2006 مقابل 2.74 مليون دونم لعام 2005 أي بزيادة مقدارها 2%، وقد شكلت المساحة المروية ما نسبته 33% من إجمالي المساحة المزروعة. وبلغت المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة عام 2006 نحو 863.4 ألف دونم حيث تشكل حوالي 34.2% من إجمالي المساحة المزروعة بالأشجار مقابل 861 ألف دونم عام 2005 أي بزيادة في المساحة بنسبة 0.3% وأهم الأشجار المثمرة المزروعة كانت الزيتون والحمضيات واللوزيات والتفاحيات والعنب بنسب 75%, 7.8%, 4.4%, 4.8%, 4.2% على التوالي من إجمالي المساحة المغطاة بالأشجار المثمرة. كذلك بلغ إنتاج الزيتون في عام 2006 حوالي 147 ألف طن مقابل 113 ألف طن في عام 2005 بنسبة زيادة 30%, وارتفع إنتاج زيت الزيتون بنسبة 76% عن موسم العام السابق فقد وصل الإنتاج إلى 37 ألف طن .

تعتبر الثروة الحيوانية مكونا رئيسيا من مكونات القطاع الزراعي حيث تساهم بنحو 55% من قيمة الناتج الزراعي. وتتفاوت نسبة مساهمة قطاعات الثروة الحيوانية المختلفة في الناتج الزراعي، حيث يحتل قطاع الدواجن المرتبة الأولى يليه قطاع الأبقار ثم قطاع الأغنام) الضأن والماعز .(إلا أن هنالك أهمية خاصة لقطاع الأغنام تتعلق بالبعد الاجتماعي لهذا القطاع حيث يعتمد عليه نحو 48% من التجمعات السكانية الرعوية في البادية في معيشتهم. بلغ عدد مزارع الدواجن بكافة أنواعها حوالي 2463 مزرعة بسعة 37.7 مليون طير في عام 2006, يأتي قطاع تربية الأبقار في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد قطاع الدواجن، فقد بلغ تعداد الأبقار في المملكة خلال عام 2006 حوالي 69.1 ألف رأس تربى في 602 مزرعة ولدى العديد من الأسر في المناطق الريفية .أنتجت حوالي 4.1 ألف طن من اللحوم الحمراء وهذه تشكل ما نسبته 30% من الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء و 208 ألف طن حليب سائل وتساهم الأبقار في إنتاج أكثر من 80% من إجمالي الإنتاج المحلي من الحليب الطازج ويحقق هذا الإنتاج من الحليب إضافة للحليب الناتج من الأغنام والماعز اكتفاء ذاتيا يقدر بحوالي 67%. وقدرت أعداد الضأن والماعز في نهاية عام 2006 بحوالي 1.971 و 0.474 مليون رأس على التوالي ساهمت بإنتاج ما نسبته 20% من إجمالي الإنتاج المحلي من الحليب الطازج بالإضافة لإنتاج ما لا يقل عن 62% من إجمالي الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء. أما الضأن فبلغ عددها 1.971 مليون رأس أنتجت 7.3 ألف طن من اللحوم الحمراء وحوالي 32 ألف طن من الحليب السائل، في حين بلغ عدد الماعز حوالي 0.474 مليون رأس أنتجت 2.4 ألف طن من اللحوم الحمراء و 20 ألف طن من الحليب السائل .

فيما تبقى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في أدنى مستوياتها مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى يؤكد خبراء أن إهمال هذا القطاع يشكل خطرا على صعيد الأمن الغذائي... الملف الأكثر حساسية على الإطلاق.

الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويرى خبراء أن تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (4.6 %)ترجع بشكل رئيسي إلى إهماله من قبل متخذي القرار وهو متروك لـ"العشوائية" فقط.

وأجمعوا على ضرورة اتخاذ سياسة واضحة لتنشيط القطاع الذي يستوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة وبالتالي معالجة مشكلة البطالة المرتفعة، إضافة إلى تنشيط الصناعات المرتبطة فيه.

وأشاروا إلى أن هذا القطاع من الممكن أن يكون أيضا مدرا للعملات الصعبة في حال زيادة الصادرات الزراعية.

ويشار إلى أنّ هذا القطاع –وفقا لدائرة الاحصاءات العامة– يشكل 4.6 % من الناتج المحلي الاجمالي للربع الثالث من العام 2019، فيما شكل 0.06 % من النمو الحاصل في الناتج المحلي والذي بلغ 1.9 % خلال الربع الثالث من ذات العام.

ووفقا لوزير تطوير القطاع العام الأسبق د.ماهر مدادحة فإن أهمية التركيز على هذا القطاع تنبع بشكل رئيس من تحقيق الأمن الغذائي، ومن كون استيعاب هذا القطاع لأيدٍ عاملة بأعداد كبيرة لا سيما في الصناعات المرتبطة بالزراعة إذ من الممكن أن ينعش قطاعات صناعية بصورة كبيرة وبالتالي استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، كما أنه مدر للعملات الصعبة لأنّه سيزيد التصدير.

ويرى مدادحة أن انخفاض مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي يعود لانخفاض القيمة المضافة لهذا القطاع ، والتي تعود لعدة عوامل منها العمالة الوافدة، وشح المياه الذي يجعلها مرتفعة التكاليف، والبذور المستوردة.

مشكلات القطاع الزراعي في الاردن

واجه القطاع الزراعي الأردني العديد من المشاكل والتحديات، على الرغم من مساهمته بما نسبته 5.7% من الناتج المحلي وبما نسبته 27% بشكل غير مباشر.

ومن أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في المملكة:

- الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وخاصة في منطقة وادي الأردن.
- تذبذب هطول الأمطار، واختلاف كميات المياه.
- تعاقب سنوات الجفاف.
- اختلاف الظروف الجوية، مما يزيد من المخاطر الزراعية.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، وارتفاع كلفة الإنتاج وخاصة على المزارعين.
- ضعف التسويق الزراعي داخليا وخارجيا

وأوضح نقيب المهندسين الزراعيين م. عبد الهادي الفلاحات أن الحكومة لا زالت تتعامل مع نتائج المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، دون الوقف عند الأسباب الحقيقية لتلك المشكلات بغية معالجتها.

وقال الفلاحات إن جذر المشكلة التي يعاني منها القطاع الزراعي تتعلق بمحدودية بالإجراءات التي تتم على أرض الواقع من قبل السلطة التنفيذية ولا زالت لا تلبي حاجة القطاع وبأن تلك الإجراءات لم تشكل أولوية لإنقاذ القطاع وسط معانته خلال عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا وذلك على الرغم من التوجيهات الملكية لضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي.

الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ودفع هاجس تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بشكل مستدام الأردن إلى مطاردة الجدوى من وراء توسيع مشاريع الزراعة العضوية على الرغم من بعض التحديات التي تواجهها في طريق تجسيد أهدافها واقعيا.

في الوقت الذي يبحث المسؤولون عن حلول للأزمة الاقتصادية الكبيرة في الاردن , فهو يواجه مشكلات الزراعة المتعددة اللصيقة بهذه الأزمة ومنذ زمن طويل . اهتمامي بهذا القطاع الهام جاء مبكرا مع الاهتمامات التنموية في المشاريع المحلية والأقليمية والدولية التي عملت بها في السنين التالية وإن كانت بشكل غير مباشر مثل مشاريع الامم المتحدة من برامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية وغيرها . كانت أول وظيفة لي بعد الحصول على أول درجة في الدراسات الجامعية "علم الاجتماع " وليس في الزراعة وقبل الماجستير والدكتوراة في وسائل الاتصال الجماهيري والاعلام والتنمية والسياسة . وتظل هذه المحطة الأولى هامة لأنها ارتبطت مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام كما ارتبطت بالارض والانسان.

اهتمام الاردن بالقطاع الزراعي

اهتم الأردن منذ الستينيات ذلك الزمن الذي يبدو" بعيدا " بالزراعة والمزارعين بالاضافة بالمرأة الريفية التي تعمل في الزراعة وتعتمد عليها" كاقتصاد منزلي " يساهم في زيادة الانتاج الغذائي من أجل زيادة دخل العائلة الريفي وبالتالي الحالة المعيشية والاجتماعية . لهذا أسست في الوزارة " قسم الارشاد الريفي " الذي يهتم بالمرأة التي تعمل جنبا لجنب مع الرجل حيث اهتمت بصحة البيئة الزراعية وكيفية الاعتناء بالشجر والمزروعات من خضروات وفواكه وثروة حيوانية من أجل الاكتفاء الذاتي من الانتاج الغذائي.

منذ الستينيات كانت وزارة الزراعة الاردنية من أهم الوزارات التي اهتم بها المخططون الاقتصاديون في خططهم الخمسية من أجل انتاج أصبح هاما في تصديره للدول المجاورة حتى بلغت اليوم صادرات القطاع الزراعي نحو(864مليون دولار) تساهم في الاقتصاد الوطني . ومع اهمية هذا القطاع فهو يواجه تحديات متجددة وعميقة منذ سنين طويلة تضر بسير العملية الزراعية كقطاع هام في الاقتصاد الوطني . ولعل ما يثار هذه الايام من مشاكل ، مياه ومراعي وأعلاف ومشاكل الاقراض الزراعي والعمالة ومشكلة تسويق المنتجات لأسواق خارجية والنية برفع سعر الكهرباء وتدني أسعار بعض الخضروات لكي تصبح عبئا على المزارع بدل دخل جيد . المشكلات الكبيرة والمستفحلة في القطاع الزراعي بحاجة" لوقفة طويلة" يشارك بها المعنيون من زراعة و تخطيط ، مياه وري وكهرباء ، والعمل والتجارة والمزارعون وأصحاب المشاريع من أجل ايجاد حلول جذرية ممنهجة ومدعومة محليا وعالميا لأهمية هذا القطاع بالنسبة للأردن . أمام القطاع الزراعي تحديات مادية ومعنوية , تجارية وانسانية بحاجة لحلها بأسلوب جديد علّها تضع البلد على خارطة هوية زراعية وصادرات هامة لدول تتمسك بها بشكل دائم وليس مرحليّا . وحيث أن قضية العمالة الوافدة قد القت الضوء على المشاكل الكثيرة التي أبدت الحكومة والنواب اهتمامهم بها ، فهو الوقت المناسب جدا لحل المشاكل" بأسرع وقت "ممكن من أجل مستقبل أفضل للقطاع الزراعي و أهميته للاقتصاد الوطني الذي يشكو من التحديات الكثيرة! .

الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أهم المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي

1–تأثير تغير المناخ وما يرافقه من تحديات مثل ارتفاع درجات الحرارة التي تسبّب حدوث مواسم الجفاف، والفيضانات، وتؤدي إلى إتلاف نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية، إلى جانب مشكلة تدنّي مستويات هطول الأمطار التي تؤثّر حتمًا على الإنتاج الزّراعي.

2–الموارد البشرية، إذ تواجه الزراعة تحديًا كبيرًا بسبب قلة اليد العاملة والراغبين في العمل في هذا القطاع، بسبب الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المدن، وبيع الأراضي الصّالحة للزراعة، والزّحف العمراني على حساب هذه الأراضي، هذا إلى جانب إحلال الآلات الزّراعيّة محل الأيدي العاملة الأمر الذي ساهم في تدنّي الطّلب على هذه الأيدي العاملة، وبالتّالي انخفاض الأجور، ما أدّى لعزوف الكثير منهم عن العمل في القطاع الزّراعي.

3–دور البحث والتطوير للقطاع الزراعي، يكاد يكون معدومًا، إذ لا يتجاوز مقداره 2 بالمائة فقط، بالإضافة إلى أنّ أعداد الباحثين من أصحاب الخبرة في هذا المجال محدودة للغاية، أضف إلى ذلكَ تدنّي الميزانيّة الحكوميّة المخصّصة لإجراء مثل هذه البحوث.

4–المساحات القابلة للزّراعة,إذ تعاني دول الوطن العربي من وجود مساحات كبيرة، لكنّها غير صالحة للزراعة، في حين أنّ الأراضي الصالحة للزراعة تضم محاصيلًا مؤقتة، ناهيكَ عن سوء التنظيم بين المساحات المخصّصة للزّراعة، وتلك المخصّصة للرّعي.

5–الاستثمارات والنفقات الحكومية المتواضعة للغاية على قطاع الزراعة، وذلك عائد إلى رغبة المستثمرين بتحقيق مكاسب سريعة، على الرّغم من أنّ الأرباح تحتاج لوقت طويل لتبدأ الظهور، أضف إلى ذلك أنّ الاستثمارات الأجنبية في الأراضي العربية محدودة هي الأخرى نتيجة العقبات التي يواجهها الاستثمار في القطاع الزّراعي مثل عدم التّنسيق بين السّياسات الزّراعيّة، وبين سياسات الإقراض، إلى جانب تدنّي الثّقة بين هؤلاء المستثمرين وبين المنظّمات الزّراعيّة العربيّة.

6–الموارد المائية، إذ لا يخفى على أي باحث أو مهتم بأنّ دول الوطن العربي تعد الأفقر في المياه على مستوى العالم كلّه، بالإضافة إلى عدم المقدرة على استغلال مصادر المياه المتجددة في بعضها مثل مياه البحار والمحيطات، والمياه الجوفية وسواها، فمن أين ستُسقى المحاصيل إذًا؟.

حلول مشاكل الزراعة في الأردن

1–إعطاء مشكلة التغير المناخي أهمية بالغة لما لها من تأثير على النشاطات الزراعية المختلفة والعدول عن الزراعة في بعض المناطق وكذلك الاستعداد لأي تأثير سلبي من المناخ قد يقع.

2–القيام بتأهيل وتدريب المزارعين وتوعيتهم بزراعة أنواع من المزروعات التي تأخذ احتياجات مائية قليلة، وتدريبهم على وسائل وأدوات الري والزراعة الحديثة مما يحسن من القطاع الزراعى.

3–ضرورة وجود تكامل ما بين الجهات المخصصة للزراعة وبين التنفيذ على أرض الواقع، وأن يتم اعتماد تخطيط استراتيجي محكم.

4–وضع حلول منطقية وموضوعية من أجل التقليل من تكاليف البنية التحتية الأساسية للمزارعين والمزارع مثل الكهرباء وذلك عن طريق توفير مشاريع الطاقة الشمسية وكذلك توفير المياه ودعمها للمجال الزراعي.

5-القيام بدعم المزارعين ماديًا وفنيًا كذلك حتى يتم الحد من المخاطر التي من الممكن أن يتعرضوا لها كما لابد من وضع صناديق أو تفعيل مؤسسات للمخاطر الزراعية حتى تتمكن من تعويض المزارعين حين يقتضي الأمر ذلك.

6-إعفاء بعض مدخلا الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية والبذور وغيرها من الضرائب والرسوم العالية.

7-القيام بتطوير وتحديث المنتجات الزراعية الداخلية بشكل يتلائم مع متطلبات العالم من أجل المساهمة في العمل على حل مشاكل فتح الأسواق الأجنبية أمام المنتجات الزراعية المختلفة.

8-الاجتهاد في تنظيم الإنتاج المحلي وعدم تعبئة السوق بالمنتجات الأجنبية وبمنتجات محلية محدودة ودعم الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأجنبية.

9-وضع التشريعات الزراعية المتطورة المحلية بشكل يتناسب مع المتطلبات العالمية من أجل دعم المنتجات المحلية.

الخاتمة:

مما لاشك فيه ان الواقع الزراعي في الاردن بات مؤلما جدا ، فالمساحة المستغلة زراعيا قليلة ، ويئن قطاع الزراعة كغيره من قطاعات الاقتصاد الوطني الاردني تحت وطأة وإملاءات المؤسسات الدولية ، كما تعاني جميع عناصر الانتاج الزراعي من سوء الادارة للموارد على المستويين الفني والاداري بالرغم من ان جميع عناصر الجدوى الاقتصادية متوفرة ولا ينقصها الا ادارة سياسية فاعلة تنطلق من استراتيجية زراعية وطنية يلتزم القطاع الخاص والعام بتنفيذها استكمالا للرؤى الملكية السامية التي اعطت الزراعة دفعة قوية بعد اللقاء الذي تم بين جلالة الملك عبدالله الثاني وفريق من الزراعيين ، والذي نأمل ان تترجم افكاره على ارض الواقع

وتبلغ الاراضي المزروعة بالمحاصيل البعلية 5,1 مليون دونم ، والاشجار المثمرة 600 ألف دونم ، والاراضي المزروعة بالخضار 300 ألف دونم ، في حين بلغ معدل الاراضي الزراعية 4,2 مليون دونم ، ولا يستغل من الاراضي سوى 4% فقط. والقطاع الزراعي في اي دولة في العالم ليس مجرد دراسات جدوى وحساب ارباح وخسائر فحسب بل هو القاعدة الصلبة التي بتفعيلها يمكن بناء اقتصاد وطني قوي وضمان اكتفاء ذاتي يدعم السيادة والاستقلال الوطني ، وهذه القاعدة متوفرة في الاردن ، نظرا لتمتعه بخصوصية زراعية غير متوفرة في اي من بلدان العالم باستثناء المناطق الاستوائية.

المراجع:

المهدي الطاهر غنية: اهمية القطاع الزراعي. المفاهيم والاسس والوظائف، ط1 ،عمان، 2003 .

أحمد ماهر: إدارة ملف الزراعه، الجامعة، الاردن، 2004– 3 .

توفيق عبد الرحمن: الدافعية وحوافز العمل الزراعي، مركز الخبرات المهنية للإدارة، عمان ، 1998 .

حسين حريم: مشاكل الزراعه في الاردن، دار الحامد، ط1 ،عمان، 2006

حسن حلبي: الزراعه والمياه، منشورات كويدات، ط2 ،لبنان، 1992

حسن راوية محمد، : إدارة الملف الزراعي ، المكتب الجامعي الحديث ،االسكندرية، 1999 .

راوية حسن: رؤية الزراعه المحليه "رؤية مستقبلية"، ط2 ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر،

2001.راوية حسن، إدارة الموارد المائيه في القرن الواحد و العشرين ، الدار الجامعية، د ط، مصر،

2000.راوية حسن: مدخل إستراتيجي للتخطيط الزراعي.

Abstract:

The agricultural sector is one of the important sectors in Jordan, and agriculture plays an important role in the economic and social system of rural communities and is closely linked to efforts to preserve and sustain the natural environment[1]. The agricultural sector in Jordan faces problems and challenges represented by successive years of drought, fluctuating rains, lack of agricultural land, scarcity of water resources, and various risks.[2] The agricultural sector contributes 5.6% of the GDP and employs 3.5% of the total workforce, and agricultural exports constitute 15.4% of the Kingdom's total exports, of which 90.5% go to Arab markets. Jordan has achieved self-sufficiency in a number of agricultural products such as olive oil and milk, but many basic food products such as wheat, milk products and sugar, Red meat and vegetables are imported from abroad. Exports of agricultural products grew by 36.9% in 2005 compared to 28.2% in 2004. The most important agricultural exports are tomatoes, hydrogenated oils, and cigarettes.